تناول سوسيولوجي لظاهرة عمل الأطفال. د/ فرفارسامية

جامعة البويرة

الملخص:

تعتبر ظاهرة عمل الأطفال من القضايا الهامة التي نالت اهتمام الهيئات و المنظمات الدولية و الباحثين على اختلاف تخصصاتهم، كونها ظاهرة معقدة ترتبط بعوامل متعددة، اجتماعية، اقتصادية و نفسية تؤدي بالطفل إلى العمل و تحمل مسؤوليات أكبر من سنه في سبيل مساعدة الأسرة على تلبية الاحتياجات المعيشية في أغلب الأحيان، و بالتالي حرمانه من التمتع بطفولته، و كذا تعرضه للأضرار و المخاطر.

الأمر الذي جعل المنظمات الدولية تسن العديد من القوانين لمكافحة ظاهرة عمل الأطفال و حماية حقوق الطفل باعتبار أن مرحلة الطفولة تشكل دعامة أساسية لنمو الطفل السليم بدنيا و خلقيا و عقليا، و بالتالي أي خلل يصيب هذه المرحلة يكون له انعكاسات سلبية على الطفل و الأسرة و المجتمع.

و سنحاول من خلال هذا المقال تفسير ظاهرة عمل الأطفال من منظور سوسيولوجي بإلقاء الضوء على مسبباتها في الجزائر و بعض الدول الأخرى و الانعكاسات المترتبة عنها، و الحلول المعتمدة لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: الطفل، العمل، عمل الطفل.

Résumé :

Le phénomène du travail des enfants est un sujet important qui a toujours été le centre d'intérêt et de curiosité des organismes, organisations internationales ainsi que des chercheurs de différentes spécialités. Ce phénomène est un syndrome complexe lié à de multiples facteurs sociaux, économiques et psychologiques amenant l'enfant à travailler précocement et à assumer de grandes responsabilités afin d'aider sa famille à subvenir aux besoins de la vie le privant souvent de son enfance et le

Abstract:

The phenomenon of child labor is one of the important topics that has attracted the attention of organizations, international organizations and researchers of different specialties. This phenomenon is a complex syndrome linked to multiple social, economic and psychological factors leading the child to work early and to assume greater responsibilities in order to help his family to provide for the needs of life often depriving him of his childhood and making him often exposed to different damages and dangers.

Faced with this situation,, the international organizations have adopted numerous laws to combat the phenomenon of child labor and protect these rights because the stage of childhood is an essential support for the growth of the child physically and morally and therefore any defect rendant souvent exposé à de différents dommages et dangers.

Devant cette situation, les organisations internationales ont adopté de nombreuses lois pour lutter contre le phénomène du travail des enfants et protéger ses droits, car la période de l'enfance est délicate et très importante pour la croissance de l'individu du point de vue santé physique et morale et donc tout défaut affectant l'enfance aura un impact négatif sur l'enfant, la famille et sur la société en général.

Dans cet article, nous tenterons d'expliquer le phénomène du travail des enfants dans une perspective sociologique en exposant ses causes et implications en Algérie et dans certains autres pays ainsi que les solutions à adopter pour y remédier.

Mots-clés: enfant, travail, travail des enfants.

affecting childhood will have a negative impact on the child, the family and on the society in general.

In this article, we will try to explain the phenomenon of child labor in a sociological perspective by explaining its causes and implications in Algeria and in some other countries as well as the solutions to adopt to remedy it.

Keywords: child, work, child labor.

مقدمـة:

تعتبر ظاهرة عمل الأطفال من الظواهر الاجتماعية التي تعرف انتشارا واسعا في دول العالم، وبدرجة أكبر في الدول النامية، حيث ترجع بدايات هذه الظاهرة إلى القرن الثامن عشر مع الثورة الصناعية، أين تم تشغيل الأطفال في المصانع في ظروف عمل سيئة و لساعات طويلة غيرت من ملامح الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بتأثيرها على البنية الاجتماعية للأسرة.

و على الرغم من القوانين و الضوابط التي سنتها المنظمات الدولية لحماية حقوق الطفل عبر العالم، من خلال توفير كافة الوسائل لحمايتهم و كذا توفير الظروف التي تساعد على نموهم صحيا و جسميا و خلقيا، إلا أن عمل الأطفال لازال يعرف انتشارا إلى يومنا هذا، و هذا ما يشير إلى خلل في النسق الاجتماعي العام انطلاقا من علاقة الأسرة بغيرها من الأنساق الاجتماعية الأخرى، ليتحول بذلك الطفل من معال إلى مشارك في الإعالة الاقتصادية لأسرته و هنا يضيع حقه في الرعاية الاجتماعية و الصحية و حقه في التعليم و الاستمتاع بطفولته.

و زيادة على الأضرار التي يلحقها العمل بالطفل، فإنه يفرز مشكلات اجتماعية و اقتصادية في المجتمع ككل، فظاهرة عمل الأطفال تعيق جهود التنمية بتأثيرها على فئة مهمة ستصبح صانعة المستقبل من خلال إعاقة نموهم و تعليمهم و تربيتهم.

1/ عمل الأطفال من منظور سوسيولوجي:

تناولت العديد من المداخل النظرية في علم الاجتماع، ظاهرة عمل الأطفال و حاولت تفسيرها باعتبار الطفل يشكل عنصرا أساسيا يعتمد عليه في المجتمع في تحقيق التنمية و التوازن الاجتماعي و من أهم هذه المداخل النظرية نجد:

أولا/النظرية الوظيفية:

تمثل اتجاها فكريا متكاملا ترى " أن المجتمع هو نسق و النسق هو أداة تصورية يرى المجتمع على أنه يتألف من مجموعة من العناصر المترابطة مع بعضها البعض، تلك تحدد علاقتها في إطار الكل، بمجموعة من المبادئ التنظيمية التي تستند إلى التساند الوظيفي و

التفاعل بين أجزاء النسق و بعضها البعض"[1]. يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن النسق يرتبط بأربعة متطلبات ممثلة في تكيف النسق مع بيئته، و تحقيق أهدافه مع المحافظة على التكامل و الوحدة و التماسك بين أجزائه، للحفاظ على النمط و تحقيق التوازن فيه. و الأسرة كنسق اجتماعي تعد واحدة من القضايا الهامة التي اهتم بدراستها و تحليلها المدخل الوظيفي باعتبارها أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

فالنظرية الوظيفية في تحليلها للأسرة " وصفتها بأنها نسق اجتماعي فرعي يؤدي دورا وظيفيا داخل البناء الاجتماعي الشامل، و من هذا المنطلق يرى" ميرتون Merton أن انتشار الأسرة النواة ترجع إلى قيامها بوظائف رئيسية مثل التنشئة الاجتماعية و التعاون الاقتصادي و الإنجاب و العلاقات الجنسية(...)، أما بارسونز Parsons فيرى أن وظائف الأسرة تنحصر في عملية التنشئة الاجتماعية الأولية للأطفال لكي يصبحوا أعضاء في المجتمع الذي و لدوا فيه"[2] ، من خلال إكسابهم لقيم و معايير تضفي نوعا من التأثير عليهم و التي تظهر من خلال الأدوار المطلوبة منهم، فالأسرة وحدة اجتماعية و اقتصادية، تعمل على تربية الأطفال و إشباع حاجياتهم العاطفية و الاجتماعية و الاقتصادية.

إلا أنه في ظل التغيرات الاجتماعية، يرى المدخل الوظيفي بأن الأسرة فقدت الكثير من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى انساق أخرى في المجتمع وذلك بسبب التفكك الذي عرفته، بمعنى أن الأسرة عرفت عدة تغيرات في مختلف المجتمعات مست عدة جوانب منها، ترتبط بالحجم، و التفاعلات و العلاقات فيما بينها، زيادة إلى تعقد الحياة الاجتماعية و الاقتصادية خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة التي لم تستطع تلبية احتياجات أبنائها و القيام بوظائفها نحوهم الأمر الذي نتج عنه ترسيخ قيم معينة نحو عمل الأطفال هذا ما دفعها إلى تنشئة أبنائها على ضرورة الخروج إلى العمل في سن مبكرة.

أما فيما يخص تناول النظرية الوظيفية لظاهرة عمل الأطفال، فيظهر من خلال إسهام بارسونز Parsons" في تحليل و تفسير النسق الاجتماعي الكلي و عمليات التكيف و الالتزام بالمعايير و القيم السائدة في المجتمع، فعمل الأطفال يشير إلى عدم توازن النسق الاجتماعي و اختلاله " الذي يفسر كذلك من خلال علاقة الأسرة بغيرها من الأنساق الاجتماعية

الأخرى، فالأسرة الصغيرة لا يمكن أن تكون وحدة منعزلة عن النسق الكلي فهي ترتبط بالنسق الكبير عن طريق الأب من خلال المجال المهني"[3].

بمعنى أن الأب هو المسؤول عن إعالة أسرته من خلال العمل الذي يؤديه،" و في حالة عدم قدرته على القيام بهذا الدور، سوف يتم تنشئة الطفل اجتماعيا على أن يقوم بدوره المتوقع في مساعدة الأسرة نظرا لضعف دخلها و البديل في هذه الحالة هو إيجاد مساعد و قيام الأطفال بدور في نسق الأسرة من خلال خروجهم للعمل في النسق الأكبر(...) مما يجعل هناك نوعا من الخلل بالأدوار بين أفراد الأسرة و خاصة التي يؤديها الوالدان تجاه أطفالهم من خلال عملية التعليم الاجتماعي"[4] ، فالأسرة في سبيل تجاوز الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها تلجأ عبر عملية التنشئة الاجتماعية إلى دفع أبنائها للخروج إلى العمل، خاصة و أنه في مرحلة الطفولة يتشكل جانب كبير من شخصية الإنسان، " أي أن الأسرة تقوم بإدماج الطفل في إطارها الثقافي و تورثه إياه عن طريق تدريبه على طرق التفكير السائدة فيها و غرس المعتقدات الشائعة بها، فينشأ الطفل في مناخ تسوده أنماط من الأفكار و المعتقدات و القيم و أساليب المعاملة لا يستطيع التخلص منها بسهولة"[5].

حيث أكدت العديد من الدراسات في هذا الصدد أن الأطفال العاملون ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادي و اجتماعي متدني، أي دخل متدني أو منعدم تماما و كذا مستوى تعليمي منخفض أو منعدم بالنسبة للوالدين يترتب عليه عدم و عيهم بأهمية التعليم بالنسبة للأبناء، فلا يهتمون بتحصيلهم الدراسي مما يشجعهم على ترك المدارس و اللجوء إلى العمل.

و زيادة إلى هذه الأسباب"يرى مرتون Merton أن المعوقات الوظيفية تشير كذلك إلى تقصير بعض النظم الاجتماعية عن أداء وظائفها من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية و يظهر ذلك من خلال إخلال النظم التعليمية في القيام بدورها في جذب أطفال الطبقات الفقيرة بالاستمرار في التعليم من خلال الأداء الجيد للمؤسسات"[6].

بمعنى أن هناك عوامل مرتبطة بنظام التعليم في حد ذاته تشكل عائقا أمام مواصلة الأطفال لتعليمهم، كالمصاريف المادية، ارتفاع معدلات الرسوب، العدد الكبير للتلاميذ، سوء المعاملة من المدرسين...تجعل الطفل يختار التوجه إلى العمل كبديل عن التعليم و ما

يصاحب ذلك من انتشار للأمية لتشكل تحديا أمام التنمية. و زيادة إلى هذه العوامل هناك معوقا وظيفيا آخر يؤدي إلى خروج الطفل إلى العمل يتمثل في التفكك الأسري، فوفاة أحد الوالدين أو انفصالهما يضع الأسرة أمام وضعية اقتصادية صعبة يتحمل مسؤوليتها الطفل الذي يصبح مصدرا رئيسيا لدخل الأسرة.

ثانيا/النظرية الايكولوجية:

" يركز التحليل الايكولوجي للظواهر الاجتماعية أساسا على الظروف الخارجية المفروضة عليها في ضوء الخصائص البيئية غير البشرية في الغالب، فالمناطق السكنية و المسكن تعد متغيرات ايكولوجية لها دور مؤثر في سلوك الأفراد من خلال طريقتهم في الحياة وما ينتج عن ذلك من مظاهر اجتماعية تميزهم عن غيرهم"[7].

بمعنى البيئة هي المسؤولة عن تشكيل حياة الأفراد و المجتمعات، و قد قدم "استيوارت" Stewart أول محاولة متكاملة لفهم التفاعل بين البيئة و الثقافة، و قدم مصطلح "ايكولوجيا الثقافة" و هي تعني من وجهة نظره، دراسة العمليات التي من خلالها تتوافق المجتمعات مع بيئاتها و هي تعنى أساسا بالتفاعل القائم بين المجتمعات و النظم الاجتماعية بعضها ببعض من ناحية و بين البيئة الطبيعية من ناحية أخرى"[8].

فتأثير البيئة الايكولوجية و الاجتماعية على السكان عامة و الأطفال بصفة خاصة، قد نال اهتمام علماء كثيرين منهم علماء الانتروبولوجيا، الذين أكدوا على أن "المدخل الايكولوجي يوجهنا لفهم الأحداث و السلوك الذي تنطوي عليها الأحداث و المتغيرات، و فهم هذا السلوك و الأحداث يساعدنا على إيجاد نوع من التوافق و التوازن بين الفرد و البيئة التي يعيش فيها، و يؤدي هذا بدوره إلى تقوية المسؤوليات الإنسانية التي ستساهم في التوافق و التكامل"[9].

انطلاقا من هذه الأفكار، تتضح لنا أهمية البيئة الخارجية في توجيه سلوك الأفراد، إذ لا يمكن فهم هذه السلوكيات دون الإشارة إلى العوامل البيئية المرتبطة بها، فتواجد الأسر مع أبنائها في مناطق فقيرة تغيب فيها أدنى مقومات الحياة و العدالة الاجتماعية يجمعهم فيها عامل مشترك هو الفقر و المعاناة، تجعلهم يعيشون ظروفا سيئة ينتج عنها إهمال الأسر

لأبنائهم و عدم رعايتهم بل دفعهم مبكرا إلى سوق العمل غير الرسمية من أجل كسب لقمة العيش.

و في نفس السياق نجد أن المدخل الايكولوجي تناول " تحليل أنماط السلوك المرتبطة بالمنطقة الطبيعية في المدينة انطلاقا من تصور الأنماط المختلفة للسلوك الاجتماعي التي تقع فيها، و ذهبت الدراسات في هذا المجال إلى تحديد الانحراف و التفكك الأسري و الانتحار و الطلاق في مناطق معينة دون غيرها من مناطق أخرى، ثم اتخذت من نماذج السلوك المرتبطة بكل منطقة مؤشرا على تأثير ايكولوجية المنطقة سواء كان ذلك على مستوى انعزال فئات معينة داخل حدود كل منطقة أو على التركيز على مناطق بعينها و توضيح خصائص وظيفتها و نموذجها السكاني و الثقافة السائدة بها"[10].

و في ضوء هذه الاعتبارات، يمكننا الإشارة كذلك إلى ظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن بحثا عن فرص عمل و حياة أفضل باعتبار أن المدن تتوفر على بنية تحتية متطورة، و هنا تصبح الأسرة الريفية أمام تحد جديد و هو قدرتها على التكيف مع ظروف الحياة الحضرية في ظل القيم و المعايير الجديدة. حيث أن تركز هذه الأسر في المدينة يكون في المناطق الفقيرة التي تتميز بانتشار المساكن العشوائية غير اللائقة و كثافة سكانية مرتفعة نتيجة للفقر و مستوى الدخل الضعيف و أحيانا انعدامه بسبب مشكل البطالة، فضلا عن انتشار مظاهر الانحراف و العنف و التفكك الاجتماعي، التي ينتج عنها إهمال الأسر لأبنائها في سبيل توفير لقمة العيش، و نتيجة للظروف السيئة يترك" الأطفال الدراسة و يتجهون للعمل و لا يلقى ذلك اعتراضا من الأسرة لأنه يسيطر عليها نسق من القيم يشجع على العمل و الحصول على دخل في سن مبكرة"[11].

و بانتقالنا إلى المجتمع الريفي نجد أن الأسر تعتمد بشكل كبير على الأطفال في النشاطات الزراعية و الرعوية و الأعمال المنزلية، " فهي تولي اهتماما بالذكر بصفة خاصة باعتباره عونا اقتصاديا في الحاضر و تأمينا لشيخوخة الآباء في المستقبل، هذا على عكس مجتمعات أخرى يكون فيها حرص على تعليم الأبناء لتحقيق مستقبل مهني أفضل"[12]. فالمناطق الريفية تكون أكثر فقرا مقارنة بالمدن نتيجة فشل خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عدم توازنها بين الحضر و الريف.

و تقودنا هذه الأفكار إلى الإشارة كذلك، بأن الأطفال " عادة ما يورثون الفقر و المهنة التي نشأوا عليها في أسرهم و بذلك يصبح مجالهم في الترقي الاقتصادي و الاجتماعي ضعيف، وينحصر طموحهم بالتالي في حدود متدنية"[13]، بمعنى أن الطفل يتشرب ثقافة الفقر و يسير في نفس اتجاه والديه بحيث يكون هدفه هو تحصيل عمل بغض النظر عن المؤهل الدراسي.

و بهذا يمكننا القول، بأن الرأسمال الثقافي و المعايير الاجتماعية تؤدي دورا مهما في تحديد و إعادة إنتاج الواقع و الأدوار الاجتماعية و هو ما ينتج عنه تمايز المجتمعات و اختلاف الطبقات و الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد سواء كان ريفيا أم حضريا من حيث نظرتها إلى عمل الأطفال.

2/عمل الأطفال بين الأسباب والانعكاسات:

تختلف ظاهرة عمل الأطفال في حجمها و أسبابها والقطاعات التي تنتشر فيها من دولة إلى أخرى" فالفرق بين العالمين النامي و المتقدم في الوضع الاجتماعي و النمط الاقتصادي و ربما النظام السياسي قد خلق فرقا نوعيا في طبيعة الظاهرة، فالصغار الذين يعملون في الدول النامية يخرجون إلى مجال العمل بدافع اقتصادي في الاعتبار الأول، و يأتون من أسر يكون أغلب أفرادها من العامة و يعملون في أعمال شاقة من أجل تدبير الرزق، فتلك الظاهرة تختلف من مجتمع إلى آخر داخل المجتمعات النامية التي يحكم كل منها ظروف خاصة و اعتبارات بعينها، و عليه فمن الأهمية بمكان إلقاء الضوء على صغار يعملون في مرحلة عمرية مبكرة في بيئة لا تسمح لقدراتهم الخاصة بالنمو و الارتقاء، و قد تؤثر على قدراتهم على التكيف الشخصي و الاجتماعي في ظروف لا تتيح لهم تكافؤ الفرص مثل أقرانهم ممن يمثلونهم في العمر"[14].

وعليه نقول أن العوامل المساهمة في خروج الطفل إلى العمل ترجع إلى الفقر و ضعف القدرة الاقتصادية للأسرة في تلبية حاجياتها الأساسية في مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة، بالإضافة إلى ما يمكن أن يلحق بهذه الأسرة من تفكك اجتماعي بانفصال الوالدين أو وفاة أحدهما و كذا الفشل الدراسي و التسرب المدرسي، دون أن نغفل الزيادة السكانية التي" تلعب دورا كبيرا في زيادة الضغوط الاقتصادية و انخفاض مستوى المعيشة و التناقض في

متوسط الدخل الفردي، الأمر الذي يدفع الأسر إلى إقحام أطفالها إلى سوق العمل لزيادة دخل الأسرة (...) فالزيادة السكانية و كبر حجم الأسرة و تزايد نسبة الأمية و قلة الوعي بحقوق الطفل و كيفية رعايته اجتماعيا و نفسيا و صحيا و ثقافيا، يدفع بالأطفال للانخراط في سوق العمل"[15].

كما لا يمكننا أن نغفل إبراز مساهمة العوامل النفسية في اختيار الطفل لمجال العمل والتي من بينها: "- محاولة توظيف القدرات الذاتية لتجاوز الضغط في المحيط الأسري.

-بروز ملامح ومؤشرات التمرد لدى بعض العينات المتميزة من الأطفال في المحيط الأسري، والذين لهم رغبة كبيرة في الاتجاه نحو ممارسة بعض المهن والبحث المستمر عن العمل.

- محاولة تقليد حالة نموذجية معينة، والتي تكون غالبا مع الأقران والزملاء والأبناء من نفس الأحياء، وقد يكون كذلك بتقليد الكبار سواء داخل الأسرة أو خارجها.

- محاولة استغلال وقت الفراغ من اجل الحصول على دخل خاص، يتجاوزون به الضغط و الحاجة"[16].

توضح لنا هذه العوامل بأن سوء المعاملة الوالدية للأبناء من جهة وعدم قدرتهم على تلبية احتياجات أبنائهم خاصة مع تعقد الحياة الاستهلاكية تجعل الأطفال يلجأون إلى ممارسة نشاطات مهنية لإشباع حاجياتهم.

بالإضافة كذلك إلى تفضيل أصحاب المهن و الحرف تشغيل الأطفال لانخفاض أجورهم و طاعتهم لهم فيما يكلفونهم من أعمال شاقة في الزراعة و الورش الصناعية الصغيرة و احتياج بعض الأعمال البسيطة إلى جهود الأطفال كجني المحاصيل الزراعية و بيع المناديل و غيرها"[17].

حيث تشير التقديرات العالمية إلى تركز الغالبية العظمى من عمل الأطفال في القطاع الزراعي 69٪ ثم في الخدمات 22٪ ثم في الصناعات 9٪، و يعمل كثير من الأطفال في نطاق الأسرة، و يضم الاقتصاد غير الرسمي معظم الأطفال العاملين في كل القطاعات، و يلعب النوع الاجتماعي دورا في تحديد الأشكال المختلفة للعمل الذي يمارسه الفتيان و الفتيات

فعلى سبيل المثال تنتشر الفتيات في العمالة المنزلية بينما يتواجد الفتيان بكثرة في أعمال المناجم و الحفر "[18].

كما نشرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن حوالي 168 مليون طفل (11من تعداد الأطفال الكلي) في العالم دخلوا في عالم الشغل ، و الاخطر من هذا، هو انه 115 مليون منهم يمارسون مهامها خطيرة لا تليق بهم"[19].

و مهما كانت طبيعة النشاط الذي يمارسه الطفل، فإنه يترتب عنه أضرارا تؤثر على صحة الطفل الجسمية و النفسية و نوضح تلك الأضرار فيما يلي:

1/ الآثار الصحية و المخاطر المهنية:

يتعرض الطفل لجملة من المخاطر المهنية و الصحية كالتعرض للضوضاء الشديدة في الورش الصناعية أو الحرارة الشديدة في ورش الحدادة التي تؤدي إلى الحروق و الالتهابات الجلدية و كذلك الأتربة و الغبار و الأدخنة المنبعثة من بعض الصناعات التي تؤدي أمراض الجهاز التنفسي.

إلى غير ذلك من الأضرار الأخرى كالتعرض للبرد الشديد نتيجة وقوف الطفل لساعات طويلة للبيع على قارعات الطريق و في الأسواق إضافة إلى تعرضه إلى الضرب و الإهانة و التحرش الجنسي.

2/ الآثار النفسية: من الآثار النفسية السلبية التي تصيب الطفل العامل:

- **فقدان الشعور بالأمن والآمان:** غالبا ما تتسم شخصية الطفل العامل بالقلق و التوتر و الشعور بفقدان الأمن مما يؤثر على نموه النفسي و على إحساسه بالاهتمام و الرعاية من الكبار، كل ذلك يعرض الطفل لمشاعر العجز و عدم الكفاية.

- **فقدان القيمة و الكرامة الإنسانية:** يتعرض الطفل العامل إلى الإهانة و التوبيخ و الترهيب مما يجعله " يفقد إحساسه بالقيمة و الاحترام داخل إطار عمله مما ينعكس على رغبته في الحب و المشاركة و الانجاز، و يلجأ إلى الدفاع عن و جوده و قيمته كانسان بصورة من السلوك اللاسوي.

- **النظرة الدونية:** أي أن الطفل العامل دون غيره من رفاقه التلاميذ هو الذي يعمل و بالتالي يشعر بالاضطهاد و الدونية مما يجعله يفصح عن نفسه في أنماط مختلفة من السلوك، كالسلبية و اللامبالاة و الخروج عن القانون بالجريمة و العنف"[20].

و زيادة إلى أن ظاهرة عمل الأطفال تلحق أضرارا بالطفل العامل، فإن آثارها السلبية تتعدى الطفل إلى المجتمع بأكمله في كونها تعيق تنميته نتيجة القضاء على جيل مهم و هدر طاقته و قدراته، و بالتالي إنتاج قوة عمل محدودة القدرات و الكفاءات، بالإضافة إلى زيادة الجرائم و كذا تضخم القطاع غير الرسمي المهدد للاقتصاد و التنمية.

4/ نماذج عن ظاهرة عمل الأطفال:

1/ المغرب:

يشكل عدد مهم من الأطفال جزء من الفئة العاملة ويمثل الإناث ثلث هذا العدد، حيث يشارك 600000 طفل على الأقل بين السابعة و الرابعة عشر في النشاط الاقتصادي و لم يبلغ نصفهم سن الثانية عشر بعد. و ترى منظمة رصد حقوق الإنسان أن عمل الأطفال في المغرب يخص 19٪ من أطفال الريف و3٪ من أطفال المدن الذين يبلغ من سن السابعة و الرابعة عشر و يعمل الأطفال في المناطق الريفية أساسا في المزارع بينما يعمل أطفال المدن في قطاعات صناعة النسيج و الحرف اليدوية أو كخدم في البيوت و تقدر منظمة رصد حقوق الإنسان ٪ 72 من الخدم أطفالا. فعمل الفتيات في المغرب كخادمات ممارسة يوافق عليها على المستوى الاجتماعي منذ زمن بعيد فلا تخضع لأي مراقبة، و قد تم رصد عمالة الأطفال في تشغيل 13000 بنت دون سن الخامسة عشر كخادمات في الدار البيضاء و نسبة 80٪ منهن أميات و يعملن لساعات طويلة و غالبا ما يتعرضن للإساءة[21].

و لمواجهة ظاهرة عمل الأطفال بذلت الحكومة المغربية جهودا كبيرا من خلال اعتمادها بالتعاون مع منظمة العمل الدولية برنامجا يقوم على دعم الأسر بمساعدتهم و توعيتهم على كيفية إدارة مواردهم المالية بطريقة أفضل، و توعيتهم بالأضرار و المخاطر المترتبة عن عمل أبنائهم. زيادة إلى تفعيل دور المدرسة عن طريق إشراك التلاميذ في النشاطات

الاجتماعية الحرة غير الدراسة من اجل ترغيبهم أكثر في الدراسة، و مكافحة ظاهرة التسرب المدرسي.

2/ مصر:

تتصدر مصر قائمة " الدول التي يعمل بها عشرات الآلاف من الأطفال و خاصة في حصاد محصول القطن الذي يعتبر ثاني المحاصيل الزراعية في مصر، و رغم أن ذلك يتعارض مع مواعيد الدراسة فإن الأطفال يفضلون العمل عن الدراسة و يضطر كثيرا منهم للاستغناء عن الدراسة و الاتجاه للعمل أين يتعرضون لمخاطر كثيرة أثناء العمل فهم يخرجون في الصبح الباكر إلى الحقول و يظلون في العمل حتى غروب الشمس و يكسبون دولارا و واحدا في اليوم"[22].

و في مسح قومي حول النشئ في مصر اتضح تزايد معدلات التسرب من التعليم بين البنين في المناطق الحضرية في الوجهين القبلي و البحري، و تؤكد هذه النتيجة ما كانت قد توصلت إليه الأبحاث الانتروبولوجية و السوسيولوجية في مدينة القاهرة، فقد أوضحت أن عمالة الأطفال تتركز في القطاع الزراعي و في مجالات الصناعات الصغيرة حيث تصعب الرقابة الصحية و القانونية، كما أنهم يعملون في كافة المهن، في مصانع دباغة الجلود، و صناعة السجاد، و مصانع الطوب و الفخار، و النجارة، و المخابز ، و مصانع الزجاج، و جمع و نقل و فرز القمامة و العمل في المنازل و المطاعم، و الصناعات اليدوية الدقيقة"[23].

و ما يمكن قوله عن ظاهرة عمل الأطفال في مصر، أنها ترتبط بعوامل اقتصادية في المقام الأول، ففقر الأسر و عجزهم عن تلبية حاجياتهم المعيشية يدفع بالطفل إلى سوق العمل، ضف إلى ذلك العوامل الاجتماعية و الثقافية و الديموغرافية. و على الرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة المصرية للحد من هذه الظاهرة من خلال سنها لجملة من القوانين و التشريعات التي من شأنها تنظيم عمل الأطفال و حمايتهم من مزاولة الأعمال الشاقة الضارة بصحتهم إلا أنها تعرف انتشارا كبيرا.

3/ الجزائر:

تعرف ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة، و قد مرت هذه الظاهرة بمراحل متعددة "بداية من مرحلة الاستعمار، حيث قدر عدد الأطفال العاملين في سنة 1954 ما بين 6-14 سنة 65 ألف طفل، منهم 55 ألف طفل يعملون في الزراعة"[24]، بالإضافة إلى بيع الجرائد و مسح الأحذية حيث كان الأطفال يعيشون ظروفا صعبة، "لكن هذا العدد تراجع بعد الاستقلال نتيجة سياسة التعليم الإجباري التي انتهجتها الدولة الجزائرية، خاصة بين سنتي 1967-1988 حيث خصصت الدولة ¼ ميزانية الدولة لقطاع التعليم، و حسب مصالح الديوان الوطني للإحصائيات ONS، فقد لوحظ أن هناك تراجعا في العمالة خاصة بالنسبة للفئة العمرية الأقل من 15 سنة بداية من عام 1966، و الذي وصل عدد الأطفال العاملين فيها إلى 74 ألف ليصل عام 1977 إلى 12 ألف. أما في عام 1987 وصل العدد إلى 8000 طفل عامل، منهم 1000 بنت و 7000 ذكر، هذا الانخفاض لم يدم طويلا و ذلك بسبب الظروف المختلفة التي تعرضت لها الجزائر على مختلف الأصعدة، وصل عدد الأطفال العاملين بالنسبة للفئة العمرية بين 6-14 سنة إلى 21729 منهم 7510 في الحضر و 14282 في الريف. و كان تقرير لمنظمة اليونيسيف Unicef أكد أن الجزائر احتلت المرتبة الأولى عربيا في عمالة الأطفال مع مليون طفل عامل في الجزائر، 36 ألف طفل متشرد و مسعف، 500 ألف طفل متسرب سنويا، محاكمة 12 ألف طفل كل عام ٪10 من الأطفال لا يدرسون و 6 ٪ منهم أميون و أكثر من 20 حالة اختطاف خلال كل ثلاثة أشهر[25].

أما عن الأسباب المؤدية إلى خروج الطفل إلى العمل في الجزائر، يمكن إرجاعها إلى أبعاد متعددة، فالجزائر عرفت تغييرات عميقة و متسارعة مست النسيج الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي نتج عنها تغيير في التصورات و في أساليب المعيشة، فالسياسة الاقتصادية في الجزائر عرفت أنماطا تسييرية متعددة بداية من التسيير الاشتراكي القائم على الصناعات المصنعة في السبعينيات وصولا إلى الخوصصة و اقتصاد السوق في التسعينيات. و هو ما يشير إلى ضعف الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا، بمعنى أنه يرتبط بشكل وثيق بسوق النفط ، و بالتالي عيوب الاقتصاد الجزائري تظهر بمجرد انهيار أسعار البترول

و ما يصاحب ذلك من تراجع للمداخيل تفرض إعادة النظر في السياسة المعتمدة من خلال ترشيد النفقات.

و هو ما قامت به الدولة في مطلع التسعينيات بعد انخفاض أسعار البترول في سنة 1986 و الذي تواصل حتى 1989 حيث تمت المصادقة على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي فرضت بموجبها برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية و ما صاحبها من تسريح للعمال و رفع الدعم عن الكثير من المواد المستهلكة و لا تزال هذه الأوضاع مستمرة إلى يومنا هذا.

هذه المعطيات أدت إلى ارتفاع نسب البطالة و تضاؤل فرص العمل بين حاملي الشهادات الجامعية و بالتالي اهتزاز المكانة العلمية للمتعلم، وكذا انتشار الفقر و هذا ما ساهم في بلورة النظرة الدونية للشهادة من جهة و للوظيفة من جهة أخرى، و بالتالي أصبح العمل غير الرسمي هو الحل بالنسبة للشباب و حتى للأطفال باعتباره لا يراعي للسن و لا المستوى التعليمي.

و بالنسبة للقطاعات التي يعمل فيها الأطفال في الجزائر، فإنها تختلف باختلاف المناطق الجغرافية التي ينتمي إليها الطفل، ففي الأرياف يعمل الأطفال في النشاطات الزراعية و الرعوية و الصناعات التقليدية كصناعة الأواني الفخارية. أما في المدن يعمل الأطفال في الشوارع كباعة لسلع بسيطة مختلفة من بينها مواد استهلاكية تقليدية تحضر من طرف الأسرة." و قد جاء في نتائج تحقيق ميداني حول تشغيل الأطفال في الجزائر أجراه مرصد حقوق الطفل الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث، لقد شمل هذا التحقيق بالدراسة 08 ولايات من الوسط الجزائري و هي العاصمة، تيزي وزو، بجاية، بومرداس، عين الدفلى، تيبازة، البليدة، البويرة. و قد كشف التحقيق عن وجود 2979 طفل عامل تتراوح أعمارهم من 04 إلى 17 سنة يعملون في مجالات بيع السجائر و الرعي و أخطرها المتاجرة بالمخدرات و الدعارة، و بينت معطيات التحقيق أن 06 ٪ من الأطفال تقل أعمارهم عن 10 سنوات في حين تراوحت أعمار 23٪ من الأطفال بين 13 إلى 16 سنة"[26].

و توضح لنا هذه المعطيات أن القطاع غير الرسمي يستقطب أعدادا كبيرة من الأطفال العاملين في الجزائر لسهولة الولوج إليه مثلما أشرنا في السابق، و الجزائر كغيرها من

الدول تسعى جاهدة لإيجاد حلول لهذه الظاهرة الخطيرة من خلال مصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الطفل و رفاهيته و حضر أسوأ أشكال عمل الأطفال و الإجراءات الفورية للقضاء عليها. كما اتخذت الدولة عددا من "المبادرات كتشكيل لجنة وطنية للوقاية من عمالة الأطفال و مكافحتها عام 2002 بإشراف وزارة العمل و الضمان الاجتماعي و التي قامت بالتنسيق بين 12 قسم تابع للحكومة و نقابات العمال المختلفة، بهدف الإعلام و التوعية و البحث و المراقبة فيما يتعلق بوضع عمالة الأطفال، و أدت التوصية إلى زيادة العقوبات على أصحاب الأعمال، و تم إدخال الحصص الخاصة بحقوق الأطفال و عمل الأطفال على المناهج الدراسية خلال العام الدراسي 2004-2005"[27]، أي التركيز على أهمية التعليم و العمل على الحد من مشكل التسرب المدرسي كآلية لمعالجة ظاهرة عمل الأطفال.

خاتمة:

ما يمكن قوله في الأخير، أن عمل الأطفال يشير إلى وجود خلل واضح في مؤسسات و أساليب التنشئة الاجتماعية، زيادة إلى المشاكل البيئية و عدم التكيف الاجتماعي و انخفاض المستووين الاقتصادي و الاجتماعي للأسر، هذه العوامل و غيرها يدفع بالأطفال إلى سوق العمل غير الرسمية لمساعدة أسرهم و تلبية حاجياتهم، مع كل ما يمكن أن يتعرضوا له من مخاطر تهدد سلامتهم الصحية.

و عليه فإن مشكل عمل الأطفال لا يمكن فهمه و معالجته إلا بإرجاعه إلى النسق العام، بمعنى ضرورة دراسته من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية و البيئية و الثقافية حتى يتم إدراكه كظاهرة مؤثرة على فئة حساسة في المجتمع و إعاقة نموها و تعليمها ومن ثمة إعاقة جهود التنمية بصفة كاملة.

الهوامش

1- مصطفى بوجلال، **علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات و النظريات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص111.

2-منال محمد عباس، **عمالة الأطفال**، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، مصر، 2011، ص76.

[3] -نفس المرجع، ص96.

4-نفس المرجع، ص79.

[5] - محمد سيد فهمي، **أطفال في ظروف صعبة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط1، الإسكندرية، القاهرة، 2007، ص ص 37-38.

[6] منال محمد عباس، مرجع سابق، ص80

7-منال محمد عباس، مرجع سابق، ص ص84-85.

[8] -نفس المرجع، ص 87.

[9] السيد عبد الحميد عطية، **نظريات ونماذج تطبيقية في طريقة العمل مع الجماعات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 77-78.

[10] - منال محمد عباس، مرجع سابق، ص 89.

[11]-نفس المرجع، ص 86.

[12] - نفس المرجع، ص 92.

[13] -محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص ص 58-59.

[14]-عصام توفيق عمر، سحر فتحي مبروك، **الرعاية الاجتماعية للأسرة و الطفولة**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، ط1، مصر، 2009، ص270.

[15]-نفس المرجع، ص ص265-266.

[16]- شهرزاد بولحية، **رؤية بسيكو-سوسيولوجية لظاهرة عمل الأطفال**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، العدد الثاني، الجزائر، 2013، ص ص49-50.

[17] -عصام توفيق عمر، سحر فتحي مبروك، مرجع سابق، ص 277.

[18] - مجدي جرس، مرجع سابق، ص 23.

[19]-www ;Unicef ;f/dossier/ Exploitation et travail des enfants ;téléchargé le 30 Mai 2016,

[20] - عصام توفيق عمر، سحر فتحي مبروك، مرجع سابق، ص ص 278-279.

[21] - نفس المرجع، ص ص 266-267.

[22] - منال محمد عباس، مرجع سابق، ص61.

[23] - محمد سيد فهمي، مرجع سابق، ص 21.

[24] - بولحية شهرزاد، مرجع سابق، ص 152

[25] - نفس المرجع، ص ص152-153.

[26]- فريدة سوالمية ، **مساهمة في دراسة العوامل النفسية و الاجتماعية لعمل الأطفال**، أطروحة دكتوراه في علم النفس العيادي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص260.

[27] - عصام توفيق قمر، سحر فتحي مبروك، مرجع سابق، ص268.

قائمة المراجع:

1- السيد عبد الحميد عطية، نظريات و نماذج تطبيقية في طريقة العمل مع الجماعات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2004.

2- شهرزاد بولحية، رؤية بسيكو-سوسيولوجية لظاهرة عمل الأطفال، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع،العدد الثاني، الجزائر، 2013.

3- عصام توفيق عمر، سحر فتحي مبروك، الرعاية الاجتماعية للأسرة و الطفولة، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، ط1، مصر، 2009.

4- فريدة سوالمية ، مساهمة في دراسة العوامل النفسية و الاجتماعية لعمل الأطفال، أطروحة دكتوراه في علم النفس العيادي، جامعة قسنطينة، الجزائر،2006.

5- مجدي جرس، أبعاد أساسية للحد من عمالة الأطفال، المركز الاجتماعي التأهيلي (كاريتاس)، مصر.

6- منال محمد عباس، عمالة الأطفال، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، مصر، 2011.

7- مصطفى بوجلال، علم الاجتماع المعاصر بين الاتجاهات و النظريات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

8- محمد سيد فهمي، أطفال في ظروف صعبة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،ط1، الاسكندرية، القاهرة،2007.

9- -www ;Unicef ;f/dossier/ Exploitation et travail des enfants ;téléchargé le 30 Mai 2016,